

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/56
TD/B/COM.1/EM.20/3
4 December 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية البصرية:

تحسين مشاركة البلدان النامية

جنيف، ١٣-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية

المعقود في قصر الأمم، جنيف

في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - موجز الرئيس
١٣	الثاني - المسائل التنظيمية
	المرفق
١٤	الحضور

الفصل الأول

أولاً - موجز الرئيس

١- كان من رأي اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية، أن الخدمات السمعية البصرية، نظراً لوظيفتها الهامة كوسيلة لنقل القيم الحضارية، تستحق مكاناً خاصاً في تنمية كل بلد، بصرف النظر عن مرحلة ومستوى نموه الاقتصادي. وتناولت مناقشة الخبراء مجموعة من القضايا تشمل مختلف جوانب التنمية المستدامة (مثل الأبعاد الثقافية والاجتماعية وظروف الأداء الاقتصادي والتكنولوجيا والتجارة) وكذلك قضايا تتعلق بالمناقشات الجارية في مختلف المحافل.

ألف - الأهمية الثقافية والاقتصادية للخدمات السمعية البصرية

٢- للخدمات السمعية البصرية، مثل غيرها من الصناعات الثقافية، أهمية تتجاوز قيمتها الاقتصادية. واتفق الخبراء على أن الخدمات السمعية البصرية هي أداة لبناء الدولة تكفل الاحترام الواجب للتنوع الثقافي والتقاليد والقيم الوطنية والتراث. وتسهم الخدمات السمعية البصرية في الحوار بين الثقافات الذي هو أساس السلم الدائم والتنمية البشرية المستدامة. وهي وسيلة للتعليم ونقل الأفكار ونشر الوعي بالمنافع العامة. وبالإضافة إلى أهميتها الأساسية كوسيلة لنقل الثقافة، تزايدت أهمية الخدمات السمعية البصرية للنمو الاقتصادي، لا سيما من حيث توليد فرص العمل والثروة، وخلق الفرص للتنوع الاقتصادي نحو القطاعات غير التقليدية؛ وبعبارة أخرى، هي أحد أعمدة الاقتصاد الجديد. وتبدو الخدمات السمعية البصرية أيضاً وثيقة الصلة بالتجارة الدولية، حيث تساعد على تحسين صورة البلد في الخارج وبالتالي تعزيز السياحة. وبناء عليه، فهي تسهم إسهاماً كبيراً في التنمية.

٣- وكان من رأي خبراء عديدين، أنه بالمقارنة بقطاعات الخدمات الأخرى، تبدو الخدمات السمعية البصرية قطاعاً حساساً بوجه خاص بسبب طابعه الفريد في مجال التجارة والتبادل الثقافي. وفي حين كان هناك اتفاق بشأن وظيفة الخدمات السمعية البصرية، اختلفت الآراء حول كيفية تناولها في سياق الاعتماد المتزايد فيما بين البلدان.

٤- وأكد بعض الخبراء على ضرورة إنشاء عمود جديد على المستوى الدولي يسهم في الفهم المشترك والمعالجة المشتركة للقضايا اللصيقة بالثقافة. ورأى بعض المشاركين أنه بدون وجود مثل هذا العمود، فإن منظمة التجارة العالمية بوجه عام ومفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات بوجه خاص ستكون محفلاً غير ملائم للنظر في القضايا ذات الصلة بالخدمات السمعية البصرية. وفي هذا الصدد، جرى التركيز على مفهوم صك دولي بشأن التنوع الثقافي والدور المحتمل لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وذكر أن مثل هذا العمود ربما يكون خطوة ضرورية لإقامة جسر مع التجارة. ومن ناحية أخرى، أعرب أيضاً عن وجهة نظر مفادها أنه لا

يرجح أن يحصل مثل هذا الصك على تأييد من المجتمع الدولي بوجه عام إذا كان هدفه هو إضفاء طابع مؤسسي أو قانوني على "الاستثناء الثقافي".

باء- قضايا للنظر فيها فيما يتعلق بتعزيز قطاع الخدمات السمعية البصرية على المستوى الوطني

٥- هناك عدد من الشروط الأساسية التي تبدو ضرورية لنجاح البلدان في مجال الخدمات السمعية البصرية. ويشمل ذلك وجود إطار تنظيمي ملائم على الصعيد المحلي؛ وسياسة ثقافية دينامية؛ وتوفير كتلة حرجة من منتجات ذات نوعية؛ وتوفير مهنيين مؤهلين على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع؛ والوصول إلى شبكات التوزيع في البلدان الأجنبية؛ وصكوك قانونية لمواجهة الممارسات المضادة للمنافسة؛ واحترام حقوق الملكية الفكرية؛ وبيئة مواتية لنمو الشركات وخلق فرص العمل في هذه الصناعات. وبالإضافة إلى ذلك، ربما تكون هناك حاجة إلى تدابير محددة وإجراءات إيجابية لمساعدة البلدان النامية على بناء وتوفير القدرات الخلاقة وقدرات العرض في مجال الخدمات السمعية البصرية.

٦- وفي كثير من البلدان، تتسم الخدمات السمعية البصرية بدرجة عالية من التنظيم، فالأسواق وحدها لا يمكنها توفير الظروف اللازمة لنمو الخدمات السمعية البصرية، لا سيما في البلدان النامية، والسياسات العامة الناشطة ضرورية لبلوغ هذا الهدف. ويسلم الخبراء بأن الحكومات يمكنها أن تلعب دوراً محورياً في تنمية هذا القطاع. ويعترف الخبراء أيضاً بالدور الريادي للوائح المنظمة في زيادة تفاعل قطاع الخدمات السمعية البصرية مع النمو الاقتصادي. وتشير التجارب التي عرضها الخبراء من البلدان المتقدمة والنامية على السواء إلى عدد من الصكوك وتدابير السياسات التي يجري تطبيقها لضمان إنجاز الأهداف الثقافية والاجتماعية. وظهرت اختلافات صارخة فيما يتعلق بتباين قدرات الحكومات على استخدام أدوات السياسات العامة والنهج المختلفة في جميع قطاعات الخدمات السمعية البصرية. وركز خبراء البلدان النامية على التحديات التي تواجه بلدانهم في إنشاء إطار تنظيمي ملائم. ولاحظ بعض الخبراء أنه في ظل ظروف معينة ربما يؤدي إزالة القيود إلى منافسة محلية صحية، يترتب عليها نمو سوقي سريع. والاستنتاج الذي انبثق من بيانات الخبراء هو أنه لا يمكن أن يكون هناك نهج للسياسة العامة في مجال الخدمات السمعية البصرية ينطوي على "صيغة موحدة مناسبة لجميع الحالات".

٧- ولاحظ الخبراء أن من الصعب بوجه خاص في قطاع الخدمات السمعية البصرية رسم خط بين النظم التي تستهدف حماية الثقافة والنظم التي تستهدف تنظيم التدفقات التجارية. ويسلم الخبراء بأن الحماية هدف مشروع للسياسات العامة ولكنهم يرون أن الحماية لا ينبغي أن تصبح تنظيمياً بالمعنى السلبي للحماية غير المبررة التي تؤدي إلى عزل الأسواق. ولمعالجة هذه القضايا، ينبغي وضع معايير وحلول قبل أن تدخل البلدان في التزامات محددة في سياق المفاوضات التجارية في هذا المجال.

٨- وتتراوح العناصر التي تعتبر أساسية للسياسات السمعية البصرية المحلية ما بين الشروط المتعلقة بالاحتوى إلى الدعم المباشر وغير المباشر للتدابير ذات الصلة بالاستثمار. وخلال مناقشة الخبراء، بدا من الواضح أن مستوى ودرجة التنظيم يختلفان من بلد إلى بلد. وناقش الخبراء دور المعونات لتنمية الخدمات السمعية البصرية. وأكد عدد من الخبراء أهمية المعونات في ضمان استمرارية المنتجات المحلية وتشجيع الأنشطة الثقافية الخلاقة وتنوع الآراء والابتكار. ووصف خبراء آخرون كيف أدى إلغاء الدعم العام إلى انهيار قطاعات هامة في الصناعة السمعية البصرية في بلدانهم. ومن ناحية أخرى، فإن القدرات المالية المحدودة للبلدان النامية لا تسمح لها بالاعتماد على المعونات كأداة أساسية لتنمية الخدمات السمعية البصرية.

٩- وتظل السوق المحلية تمثل الأولوية الأولى فيما يتعلق بتنمية قطاع سليم للخدمات السمعية البصرية. وأعرب معظم الخبراء عن قلقهم إزاء النسبة العالية لتغلغل الأفلام الأجنبية في أسواقهم المحلية. ولاحظ خبراء من البلدان النامية عدم قدرة صناعات هذه البلدان على تأمين نصيب لمنتجاتها في السوق. إن سلسلة القيم الإنتاجية تقتضي استثمارات كبيرة، وسلط عدد ضئيل من خبراء البلدان النامية الضوء على نجاح بلدانهم في إنتاج الأفلام. وبدا أن أحد العوامل التي أسهمت في هذا النجاح هو وجود اقتصاد وطني كبير يكفي لتمكين هذه البلدان من استرداد استثماراتها. وبدا أيضاً أن خصخصة الإنتاج تؤدي إلى تعزيز توافر ونوعية المنتجات السمعية البصرية المنتجة محلياً.

١٠- وركز الخبراء على أهمية التلفزة والإذاعة باعتبارهما مجالاً بنت فيه البلدان النامية ويمكنها أن تبني فيه القدرات. ففي البلدان النامية، يظل التلفزيون هو الوسيلة الأكثر فاعلية للوصول إلى السكان بوجه عام، بما في ذلك المجتمعات المحلية النائية والفقيرة. ولاحظ الخبراء أنه بالرغم من التوقعات الأولية المتعلقة بأثر الإنترنت على القطاعات التقليدية للخدمات السمعية البصرية، ما زالت التلفزة هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتوزيع المحتوى الثقافي، وأنها بالنسبة للبلدان النامية تنطوي حالياً على إمكانيات أكبر من الإنترنت بسبب اتساع نطاق الوصول وقلة تكاليف البرمجة المحلية. ومع ذلك، أعرب عن قلق إزاء الاتجاه إلى استيراد البرامج الأجنبية بأسعار "الإغراق"، مما يحول إلى الاستيراد موارد كانت لولا ذلك ستستخدم في إنتاج محتوى محلي. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، لاحظ الخبراء مشاكل تخلف التكنولوجيا والبنية الهيكلية والموارد البشرية والنقص الحاد في البرامج المنتجة محلياً.

١١- واعترف الخبراء بأهمية البث الإذاعي والتلفزيوني العام كوسيلة للاتصال الجماهيري والتعليم. واقترح بأن يقوم الأونكتاد بالاشتراك مع اليونسكو بدراسة القضايا المتعلقة بتجارة الخدمات السمعية والبصرية والتعليم. وينبغي للبلدان التي تفتح أسواق التلفزة فيها للاستثمار الخاص أن تنظر في جعل قنوات التلفزة العامة مستقلة، لتمكينها من أن تكون قادرة على منافسة القنوات الخاصة الجديدة، لا سيما على ضوء انتشار البث الإذاعي والتلفزيوني من خلال التوابع. ولهذا الغرض، ينبغي إتاحة تمويل كافٍ وتكنولوجيات جديدة للتلفزة العامة. وفي

نفس الوقت، يمكن لجميع هيئات البث التلفزيوني أن تلعب دوراً في ترويج الإنتاج المحلي للأفلام والموسيقى وغيرهما من المنتجات السمعية البصرية.

١٢ - لقد كانت الإذاعة هي أول وسيلة للاتصال الجماهيري وهي تحتفظ بدورها الهام، لا سيما في أفقر البلدان ولنشر الموسيقى المحلية. وتقاسم الخبراء تجاربهم مع خصخصة محطات الإذاعة التي ترتب عليها نمو سريع في عدد من المحطات، ورأوا أن هذا النمو كان بوجه عام إيجابياً. وينبغي تقييم أثر تخصيص ترددات مؤخراً لأغراض غير تجارية من قبل المؤتمر العالمي للإذاعة على نمو شبكات الإذاعة المحلية.

١٣ - وتعتبر الموسيقى مجالاً اكتسبت فيه بلدان نامية كثيرة نصيباً عالياً في السوق المحلية وحظيت فيه باعتراف دولي كذلك. ولوحظ أن البلدان النامية لم تستطع جني الفوائد الاقتصادية الكاملة لنجاحها في هذا الميدان بسبب القرصنة وعدم الوصول إلى شبكات توزيع الموسيقى وإلى الدخول الناجمة عن الإعلانات.

١٤ - وكما يصبح المنتجون المحليون في البلدان النامية قادرين على المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، يتعين عليهم أن يحققوا الكتلة الحرجة الضرورية، وبالتالي ينبغي أن يكون لديهم طاقة عرض كافية. وتتطلب تنمية قدرات التصدير وجود سوق محلية قوية وطاقة عرض محلية قوية. ويؤكد الخبراء من البلدان النامية أنه في حين يتوفر كم كبير من المواهب المحلية الخلاقة، فليس من الممكن تحويلها إلى طاقة إنتاجية بسبب القيود الهيكلية. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً والبلدان المنخفضة الدخل، فإن تنمية الإنتاج السمعي البصري تعتمد على الحصول على الدعم التقني والمالي وتنمية المهارات والتعاون من جانب الشركاء الإنمائيين ووكالات التمويل المتعددة الأطراف.

جيم - أهمية التكنولوجيا

١٥ - أجرى الخبراء نقاشاً واسعاً بشأن القضايا ذات الصلة بالتكنولوجيا. واعترفوا بأن التكنولوجيا تلعب دوراً مهماً بوجه خاص، بل دوراً حاسماً في جميع قطاعات الخدمات السمعية البصرية، وأن التكنولوجيات الجديدة تخلق أنواعاً جديدة من الخدمات. ويؤثر تلاقي الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائط الإعلام على نوع المنتجات المعروضة، ومن ثم فإن التكنولوجيا ليست محايدة في الخدمات السمعية البصرية. ووفرت أوجه التقدم التكنولوجي فرصاً أكبر لإنتاج وتصدير الخدمات السمعية البصرية، وتحدث في نفس الوقت بعض المسلمات التقليدية في السياسة الثقافية في هذا القطاع. وأدى التطور السريع للتكنولوجيات إلى تسليط الضوء على ضرورة تكييف التدابير المنظمة بصفة مستمرة؛ وفي هذا السياق، تكلم خبراء من البلدان النامية عن تغيير الأهداف، بسبب قدرة التطورات التكنولوجية على الدوران حول القواعد المنظمة القائمة في أي لحظة معينة.

١٦ - ويرى الخبراء أن الإنترنت تمثل نموذجاً جديداً، وما زالت الاستجابات التنظيمية ناقصة، ولم توضع بعد أفضل النهج في هذا الميدان. واستخدمت بعض البلدان النامية هذه الوسيلة الجديدة بنجاح للوصول إلى جالياتها

المغتربة. وفي نفس الوقت، أشار بعض الخبراء إلى تركيز قوى السوق بين موفري الوصول إلى الإنترنت. ومع ازدياد تغلغل النماذج التجارية لتوفير المعلومات في الإنترنت، فقد يحتاج الأمر إلى دراسة اتخاذ تدابير إيجابية على المستوى الدولي لضمان بقاء الميدان العام، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية الحكومية، متاحاً للجمهور بوجه عام.

١٧- وما زال أثر التكنولوجيات الجديدة في قلب النقاش المتعلق بصناعة الموسيقى، لا سيما فيما يتصل بدور الإنترنت وحاجة الصناعة إلى التكيف مع البيئة الرقمية. ويشعر المستهلكون الشباب على نحو متزايد بأن الموسيقى ينبغي أن تتاح مجاناً. وبالتالي أصبحت القرصنة واحدة من أهم المشاكل التي تواجه هذه الصناعة، ولاحظ المشتركون أهمية احترام وتنفيذ حقوق الملكية الفكرية. ورأى الخبراء أن الجانب التجاري لهذه القضية لا يمكن حله إلى أن يتم استحداث تكنولوجيا ملائمة لربطه مع التجارة.

١٨- وأكد الخبراء من البلدان النامية على أهمية تلافي المواقف التي تصبح فيها التكنولوجيا حاجزاً أمام نمو بلدانهم وصادراتها. ويمكن في بعض الحالات في البلدان النامية اقتراح حلول ابتكارية ميسورة، مع التركيز على توفير الوصول إلى التكنولوجيا على مستوى المجتمع المحلي. وفي بعض البلدان النامية هناك حاجة إلى تدريب الفقراء على المهارات الضرورية ومعرفة القراءة والكتابة قبل أن تفكر هذه البلدان في كيفية الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة. وتواجه البلدان النامية تحدياً هو بربط اقتصاداتها بالتكنولوجيا الجديدة كوسيلة لخلق اقتصاد جديد. ونظراً لأهمية تأمين الوصول إلى الشبكات وتعزيزه، دعي الأونكتاد، مع غيره من المنظمات الدولية، بما في ذلك اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، إلى مواصلة العمل فيما يتعلق بتطوير مفهوم الوصول إلى الشبكات.

دال - التجارة الدولية في الخدمات السمعية والبصرية والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات

١٩- اعترف الخبراء بأن قدرات التصدير في الخدمات السمعية البصرية تعتمد على طاقة الإنتاج المحلية والقدرة على الحصول على الموارد المالية الضرورية والوصول إلى التكنولوجيا وقنوات التوزيع وشبكات المعلومات. وهناك مسائل أخرى يمكن أن تؤثر على قدرة البلدان على التصدير، مثل التكامل الرأسي والأفقى لكبار الموردين والممارسات المضادة للمنافسة وبعض الإجراءات مثل الإغراق والتحكم في الوصول إلى قنوات التوزيع. ويبدو أن هذه العوامل تلعب دوراً أكبر من أي عوامل أخرى في تقييد وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. وفي غياب قواعد دولية بشأن سياسات المنافسة، أشير إلى ضرورة تعزيز سياسات المنافسة وتنفيذها على الصعيد الدولي، باعتبار ذلك مجال اهتمام ذا أولوية. ودعي الأونكتاد إلى مواصلة عمله التحليلي بشأن هذه القضية.

٢٠- وفي نفس الوقت، ما زالت التجارة الدولية تمثل مصدر دخل هام لكبار منتجي المنتجات السمعية البصرية، نظراً إلى أن الابتكار مكلف وظروف الطلب غير مؤكدة والمنتجون في حاجة إلى استعادة تكاليف إنتاجهم.

٢١- إن الخدمات السمعية البصرية تبدو قطاعاً فيه كثير من المشاكل والاهتمامات الشائعة لدى البلدان على جميع مستويات التنمية. وتوفر الخدمات السمعية البصرية مجالاً لبناء توافق في الآراء وتتيح تحقيق نتائج تُوازن بين مصالح مصدري ومستوردي الخدمات، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية، شريطة التغلب على الاختلافات الثقافية/التجارية.

٢٢- وتبين من مناقشات الخبراء أن غالبية البلدان النامية ربما لديها قدرات خلاقة وإمكانات للتصدير متصلة فيها. وبعض قطاعات السوق السمعية البصرية يمكن أن يوفر فرصاً تجارية أفضل بسبب اعتمادها على متطلبات أقل من رأس المال وربما أيضاً لأنها تواجه حواجز أكثر انخفاضاً للدخول إلى السوق. ويمكن أن توفر الترتيبات المتعلقة بـ "المناطق الحرة لوسائل الإعلام" والترتيبات التجارية الإقليمية قاعدة أولى لتنمية قدرات العرض.

٢٣- وركز الخبراء على أنه فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه قيوداً حادة من جانب العرض، فإن اتفاقات الإنتاج المشترك - سواء الإقليمية أو بين البلدان المتقدمة والنامية - يمكن أن توفر فرصة فريدة لتسويق منتجاتها خارج حدودها الوطنية وكذلك لدعم صناعاتها المحلية. على سبيل المثال، وفر الاتحاد الأوروبي دعماً لإنتاج الأفلام في بلدان تنتمي إلى مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبدون هذا الدعم، ربما لم يكن بالإمكان إنتاج معظم الأفلام في هذه البلدان. وفضلاً عن ذلك، فإن الأفلام التي يمولها الاتحاد الأوروبي تعتبر من المنتجات المحلية في حدود ما يتعلق بالحصص. ولوحظ تزايد عدد هذه الترتيبات. وتعتبر الاتفاقات التفضيلية مهمة بوجه خاص للخدمات السمعية البصرية حيث تكون الصلات الثقافية واللغوية أكثر أهمية من الحدود الوطنية والإقليمية.

٢٤- يمثل قطاع الخدمات السمعية البصرية مجالاً يتمتع فيه كثير من البلدان النامية بقدرات تصديرية حالية ومحتملة، ولكن مشاركتها على نحو أقوى في التجارة الدولية تقتضي أن تتخذ البلدان المتقدمة بعض التدابير الإيجابية الملائمة. ويمثل هذا القطاع على نحو ما حالة اختبار للتنفيذ الفعال للمادة الرابعة والفقرة ٢ من المادة التاسعة عشرة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في عملية التحرير التدريجي في سياق منظمة التجارة العالمية، أهمية القواعد النابعة من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٢٥- وتناول الخبراء الخدمات السمعية والبصرية والاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات دون الوصول إلى توافق في الآراء بشأن مدى ملاءمة الإطار الحالي للاتفاق لتقديم تعهدات محددة في قطاع الخدمات السمعية البصرية. ولدى مناقشة المفاهيم الرئيسية ذات الصلة بالتجارة في الخدمات، وافق الخبراء على أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يستند إلى مبدأ محدد تماماً هو مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية، أو عدم التمييز، باعتبار ذلك التزاماً، وكذلك إلى مبدأ المعاملة الوطنية المتفاوض عليها. غير أن معاملة الدولة الأكثر رعاية لا تفتح الأسواق بصفة آلية. وتقدم تعهدات في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ينطوي على الالتزام بالامتناع عن إدخال قيود جديدة؛ ومع ذلك، فإن الاتفاق لا يصف أهدافاً للسياسة العامة، ولا يضع توصيات

بشأن كيفية تحقيق الأهداف غير التجارية. إن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات هو إطار لا لإزالة القيود ولكن للتحرير التدريجي، الذي ينطوي في بعض الحالات على إدخال نظم جديدة أو إعادة التنظيم. إن الإطار المعقد للاتفاق هو نتيجة لرغبة الحكومات في بلوغ هدفين متناقضين: إيجاد إطار قانوني للتعهدات الملزمة التي تنفذ من خلال هيئة تسوية المنازعات، وإيجاد هيكل مرن مع أوسع حيز تنظيمي ممكن، يمكن من خلاله للبلدان أن تختار القطاعات التي تريد تحريرها وأن تضع حدوداً لانفتاح أسواقها. على سبيل المثال، يوفر الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات مجالاً لمعالجة قضية الاستثمار أو الممارسات المضادة للمنافسة بموجب مادته الثامنة.

٢٦- وفي المفاوضات الجارية بشأن الخدمات، قدمت بعض البلدان مقترحات لتناول عدد من القضايا المتعلقة بالخدمات السمعية البصرية، من بينها المعونات وآليات الحماية الثقافية. وترى البلدان النامية أن من المتوقع أن يجلب التحرير في سياق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات نتائج إيجابية لكل من صناعاتها النامية ومصالحها التصديرية. وحالياً، يشترك أعضاء منظمة التجارة العالمية في مفاوضات ثنائية. وسيتعين اتخاذ قرارات في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في أطر ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن كيفية تركيز النقاش على الخدمات السمعية البصرية. ولإنجاز تقدم في المفاوضات، ينبغي تحديد العناصر الأساسية ذات الصلة بتجارة الخدمات السمعية البصرية وتحديد الاستجابة القانونية الملائمة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتناول المفاوضات كيفية معالجة قضية التنقل المؤقت للفنانين وغيرهم من العاملين المشتركين في تجارة الخدمات السمعية البصرية في إطار الصيغة ٤.

٢٧- إن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لا يتناول إلا مجموعة محدودة من النظم في إطار تدابير المتعلقة بالوصول إلى السوق والمعاملة الوطنية. والمسائل التنظيمية العديدة الأخرى التي لا تشكل جزءاً من التزامات محددة لا تدخل في إطار أغراض الاتفاق، الذي لا يوفر توجيهاً بشأنها.

٢٨- ونوقشت ثلاثة نهج لتناول الخدمات السمعية البصرية في سياق المفاوضات الجارية المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وأعرب بعض الخبراء عن رغبتهم في تناول الخدمات السمعية البصرية في سياق الاتفاق، لا سيما في غياب صك دولي بشأن التنوع الثقافي. وهناك نهج آخر، يضع في الاعتبار الحساسيات في هذا القطاع، يرى أن الاتفاق يوفر إطاراً مرناً بقدر كافٍ لتناول هذه الخصوصيات. وركز النهج الأخير على أهمية إدراج الخدمات السمعية البصرية في إطار أغراض الاتفاق بدعوة جميع الدول للالتزام بتعهدات محددة على أساس "تجميد الوضع الراهن". وأعرب بعض الخبراء عن هواجس بشأن أثر الالتزام بتجميد الوضع الراهن على مرونة السياسات، لا سيما في البلدان النامية. وركز خبراء أيضاً على عدم قدرة البلدان النامية على مراعاة جميع العوامل المترابطة وتقييم الآثار التجارية المحتملة على نموها في القطاع المعني وبوجه عام.

٢٩- وذكر في أحد المقترحات أن حكماً بتجميد الوضع الراهن على شكل حل يمكن التنبؤ به وشفافية معززة سيوفر في حد ذاته مستوى من الأمن. ومن المهم عند زيادة تطوير النظام التجاري الدولي، توحي إدراج المحتوى الثقافي للبلدان النامية. وفي نفس الوقت، ينبغي عند تطوير قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، بما في ذلك آلية الحماية، النظر في احتمال أن تستخدم هذه القواعد من جانب وضد جميع الشركاء التجاريين في منظمة التجارة العالمية. إلا أن المفاوضات لا تتقدم حالياً بدرجة تسمح حتى بالنظر في شواغل وقضايا البلدان النامية.

٣٠- ورأى عدد من البلدان، ومن بينها بعض البلدان النامية، أن استبعاد الخدمات السمعية البصرية تماماً من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الخدمات لا يبدو ملائماً. ومن وجهة نظر إحدى البلدان النامية، فإن تحرير الخدمات بدون تنظيم في مجالات مثل الخدمات البيئية أو المالية أكثر حساسية من التحرير الموازي في الخدمات السمعية البصرية. ورأى بعض المشتركين أن إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يوفر مرونة كافية لإزالة الشواغل المتعلقة بالخدمات البيئية والمالية. وبالمثل، يمكن وضع نهج لتناول الخدمات السمعية البصرية في هذا السياق. وينبغي السعي إلى إيجاد توازن في المفاوضات في جميع مجالات الاهتمام، بما في ذلك المجالات الحساسة، ذلك لأن جميع البلدان لديها شواغل بدرجة ما من الحساسية في مجال أو آخر من مجالات التجارة. ومن المهم للبلدان أن تلتزم الحذر في سعيها لتنفيذ مبادرات أخرى ربما تتجاوز المناقشات الجارية في منظمة التجارة العالمية أو تتعارض معها. وأيدت البلدان النامية إنشاء آلية حماية للطوارئ في جميع قطاعات الخدمات، بما في ذلك الخدمات السمعية البصرية. إن البلدان النامية تتطلع إلى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من أجل القابلية للتنبؤ وكوسيلة محتملة لزيادة المنافسة.

٣١- ورأى المشتركون أن اجتماع الخبراء أتاح إجراء نقاش مفتوح وبناء، مما أسهم بدوره في تفهم الموضوع على نحو أفضل. وهناك حاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن الإطار القانوني الذي يمكن أن ينشئ صلة بين الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وغيره من الصكوك الدولية، وآثار ذلك على أنواع محددة من الالتزامات.

٣٢- واعترف المشتركون بأن الحوار ينبغي أن يستمر على المستوى الدولي بين الخبراء والمسؤولين الحكوميين في مجال الثقافة والتجارة كوسيلة لضمان الاتساق في النهج، ولتحديد العناصر الضرورية لإنشاء حدود مشتركة بين السياسة الثقافية والسياسة التجارية.

٣٣- وأعرب خبير من بلد من أقل البلدان نمواً عن قلقه لأن بعض المشتركين وصفوا الموقف وصفاً جيداً ولكنهم لم يتناولوا أو لم يحددوا وسائل زيادة المشاركة من جانب البلدان النامية تنفيذاً للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات ووفقاً لهدف الاجتماع.

٣٤- وركز الخبراء على أهمية مواصلة الجهود التعاونية بين اليونسكو والأونكتاد وفقاً للقضايا التي جرى تناولها خلال الاجتماع. واعترافاً منهم باختلاف ولايتي المؤسستين ومجالات الخبرة فيهما، أوصى الخبراء بأن تعمل المنظمتان معاً في المجالات التالية:

(أ) الاستمرار معاً في تحليل هيكل وسلوك أسواق الخدمات السمعية البصرية وحدودها المشتركة مع الثقافة و التجارة والتنمية؛

(ب) تحليل العلاقة بين الخدمات السمعية البصرية والتعليم، مع تقديم نتائج هذا التحليل إلى اجتماع الخبراء المقبل لمزيد من النظر؛

(ج) مساعدة الخبراء والوفود بتوفير محفل لمواصلة مناقشة الصلة بين التجارة والخدمات السمعية والبصرية، لتحديد الأدوات والنهج المحتملة التي يمكن أن تضع في الاعتبار كلاً من الحساسيات المحيطة بالتنوع الثقافي والمصالح التجارية للبلدان؛

(د) تسهيل الحوار بين الخبراء والمسؤولين الحكوميين في ميداني الثقافة والتجارة كوسيلة لضمان الاتساق في النهج؛

(هـ) تحليل الفرص التي توفرها للبلدان النامية الترتيبات التجارية الإقليمية والتفضيلية لتعزيز اندماجها في الأسواق العالمية للخدمات السمعية البصرية؛

(و) العمل معاً لتقديم المشورة بشأن السياسات العامة وكذلك المساعدة التقنية للبلدان النامية من أجل تعزيز البنية الهيكلية للخدمات السمعية البصرية على المستوى الوطني في إطار التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي بالتعاون مع منظمات أخرى.

٣٥- ودُعي الأونكتاد إلى مواصلة العمل في ميادين الخدمات السمعية البصرية المحتملة ذات الصلة بالتجارة، لا سيما من خلال:

- مساعدة الخبراء والوفود بتوفير محفل لمواصلة مناقشة الحدود المشتركة بين التجارة والخدمات السمعية البصرية؛
- وعلى وجه أخص، طُلب أن يركز الأونكتاد على القضايا التالية:
- معالجة قضايا المنافسة بوجه عام وفي سياق المجالات المحددة للخدمات السمعية والبصرية؛

- دور الإنتاج المشترك والاتفاقات التجارية التفضيلية، بما في ذلك الاتفاقات التجارية الإقليمية؛
- تحديد الطرائق والآليات المحتملة لتناول تحليل الخدمات السمعية البصرية لدى النظر في السياسات العامة والشواغل ذات الصلة بالتجارة (هناك حاجة إلى دراسة شاملة لتناول طبيعة وشروط تدابير الدعم الحكومي، بما في ذلك المعونات وغيرها من الأدوات المحتملة للسياسات العامة ذات الصلة بالتجارة التي تستهدف تعزيز العرض والقدرة التصديرية للبلدان النامية)؛
- تحديد سبل التغلب على التحديات التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، مع إيلاء اعتبار للتطورات والتكنولوجيات والنظم السوقية الجديدة. وربما كان من المفيد في هذا الصدد إجراء دراسة شاملة للسياسات العامة بشأن طرائق وآليات منح البلدان النامية وصولاً فعالاً وميسراً إلى شبكات المعلومات وقنوات التوزيع.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - عقد اجتماع الخبراء

٣٦- عقد اجتماع الخبراء المعني بالخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية في قصر الأمم
بجنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣٧- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته الافتتاحية، العضوين التاليين للعمل في مكتبه:

الرئيس: السيد هارديب سينغ بوري (الهند)

نائب الرئيس والمقرر: السيد فرانسوا ليجي (فرنسا)

جيم - إقرار جدول الأعمال

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٨- أقر اجتماع الخبراء، في نفس الجلسة، جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/EM.20/1.
وبناء على ذلك، كان جدول أعمال الاجتماع كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

دال - الوثائق

٣٩- عُرضت على اجتماع الخبراء، لأغراض نظره في البند الموضوعي من جدول الأعمال، مذكرة من إعداد
أمانة الأونكتاد عنوانها "الخدمات السمعية البصرية: تحسين مشاركة البلدان النامية" (TD/B/COM.1/EM.20/2).

هاء - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٠- أذن اجتماع الخبراء للمقرر في جلسته الختامية، بإعداد التقرير الختامي للاجتماع تحت إشراف الرئيس.

المرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في المجلس:

إثيوبيا	السنغال
الأرجنتين	سويسرا
أستراليا	الصين
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	فنلندا
أنغولا	فيجي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فيت نام
إيطاليا	كندا
البرازيل	كوبا
بربادوس	مدغشقر
بولندا	مصر
بوليفيا	المغرب
بيرو	المكسيك
بيلاروس	ملاوي
تايلند	المملكة العربية السعودية
ترينداد وتوباغو	موريتانيا
توغو	النيجر
تونس	نيجيريا
الجمهورية الدومينيكية	نيكاراغوا
جمهورية كوريا	هندوراس
جمهورية الكونغو الديمقراطية	هولندا
جنوب أفريقيا	اليمن
رواندا	يوغوسلافيا
رومانيا	اليونان
سانت لوسيا	

* للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.1/EM.20/INF.1.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الاجتماع:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

جامعة الدول العربية

اللجنة الأوروبية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الاجتماع:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

الاتحاد الدولي للاتصالات

مركز التجارة الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الاجتماع:

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

الاتحاد العالمي لنقابات العمال

٥- وكانت المؤسسة التالية حاضرة في الاجتماع:

الاتحاد الإذاعي الأوروبي

- - - - -